

"أولويات القارة الأفريقية في عام ٢٠١٥"

أحمد سمير *

نشر مركز "بروكينجز" الأمريكي تقرير بعنوان "نظرة على أفريقيا: أهم أولويات القارة في ٢٠١٥"، ويتناول أهم القضايا والمشكلات المؤثرة في القارة الأفريقية في عام ٢٠١٥ وكيفية مواجهتها، وبما يمهد لاعتماد سياسات تدعم النمو الاقتصادي والتنمية لدول القارة، ويصدر هذا التقرير سنوياً منذ عام ٢٠١٠ في إطار "مبادرة بروكينجز لنمو القارة الأفريقية"، ويعتمد المركز في كتابة التقرير على باحثين متخصصين من أفريقيا، وذلك من خلال عرض كل باحث لورقة في موضوع معين.

يتضمن التقرير عدة أوراق بحثية في جميع المجالات (سياسية، واقتصادية، وأمنية..)، حيث تم التركيز على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في بعض دول القارة في العام الحالي، وكيفية زيادة فاعلية الاتحاد الأفريقي، وما هي المساعدة المطلوبة من الغرب لدعم الحكومات الأفريقية لمواجهة التهديدات الأمنية، بالإضافة لتسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية بين دول القارة والصين من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، مع التركيز على متطلبات التنمية في المرحلة القادمة وكيفية تنفيذها، وسيتم تناول أهم ما طرحه التقرير على النحو التالي.

أولاً: القضايا السياسية

١- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

ذكرت الورقة أن بعض دول القارة التي ستجرى فيها الانتخابات هذا العام قد تكون نقطة تحول لتطبيق الديمقراطية، وتعميقاً لهذا الاتجاه في مؤسساتها، ولكن يواجهها العديد من التحديات على رأسها الفشل في تطويع التنوع العرقي والديني، وتوفير الهياكل المؤسسية التي تعزز التعايش السلمي

* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

1|Ideofor Adibe and others, FORESIGHT AFRICA, Top Priorities for the Continent in 2015, January 2015, Brookings Institution, available on:

<http://www.brookings.edu/~media/Research/Files/Reports/2015/01/foresight-africa/foresight-africa-full-report-FINAL.pdf?la=en>

والاندماج الوطني في المجتمع، مما يسفر عن تزايد العنف في بعض دول القارة، خاصة مع شعور بعض الأقليات الاثنية والدينية بأنها مهمشة، وبما يجعلها تحجم عن المشاركة في التنمية الاقتصادية.

ولمواجهة تزايد حدة العنف أوصت الورقة بضرورة تعزيز حكم القانون من خلال دستور ديمقراطي، واستقلال القضاء، وحماية حقوق الإنسان، كما ركزت أيضاً على تطبيق الشفافية وانفتاح الحكومات على الشعب، وخاصة فيما يتعلق بصياغة السياسات العامة، وبما يقلص الفساد من جهة، ويعكس تطلعات ومصالح المواطنين من جهة أخرى.

وسلّطت الورقة الضوء على التحديات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وعلى رأسها انخفاض نسب المشاركة، وبالتالي يتطلب هذا إقناع المواطنين بأنها انتخابات حرة ونزيهة، وذلك من خلال توفير الحماية للمشاركين في الانتخابات، وضمان وصول المعارضة للإعلام، وخلق حوارات مفتوحة في الدوائر الانتخابية منعاً للشعور بالتمييز، ووضع إجراءات لمنع الفساد السياسي الذي قد يسفر عن تزوير الانتخابات، وضمان استقلال الهيئة المنوطة بإجراء الانتخابات، وغيرها من التحديات، وتجدر الإشارة أن التقرير قد ركز على الانتخابات في كل من السودان، ونيجيريا، وساحل العاج، وتانزانيا، وبوركينا فاسو.

٢- إصلاح الاتحاد الأفريقي لزيادة فاعليته:

يرى الكاتب أن الاتحاد الأفريقي فشل في أداء العديد من مهامه، وتحرك بشكل بطيئة في البعض الآخر، وعلى رأس هذه المهام تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، ومكافحة الفقر، وتحقيق التكامل الإقليمي عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية، ودعم التنمية الاقتصادية وغيرها، مستشهداً بعدم تحرك الاتحاد لمواجهة مرض إيبولا وتداعياته، وأرجع سبب هذا العجز لقلّة الموارد، وعدم الكفاءة، والفساد، والإجراءات البيروقراطية.

وطالب الاتحاد بضرورة تفهم وتقدير حجم المشاكل التي تواجه القارة في الوقت الحالي، وأن يكون لديه القدرة على تنفيذ السياسات المطلوبة منه مع وجود السلطة القانونية للقيام بذلك، ويتطلب هذا إعادة هيكلة وتشكيل الاتحاد وأجهزته لخلق مؤسسة سياسية بيروقراطية وفقاً لسيادة القانون من جهة، وأن تخدم كممثل حقيقي لأكبر قطاع ممكن من الشعوب الأفريقية من جهة أخرى، بالإضافة

للتركز على الأهداف التي تخدم أكبر فئة من شعوب القارة، ويحتاج هذا بالطبع قيادة قوية، وطاقم فني مؤهل.

وأوصت الورقة بأن هناك ٤ خطوط رئيسية لإصلاح الاتحاد الأفريقي، كالتالي:

أ- زيادة وضمان التمويل، وذلك من خلال اعتماد إصلاحات لزيادة مساهمة الدول الأعضاء تُدفع بشكل منتظم وإلزامي، ولضمان هذا الأمر يمكن أن تقوم كل دولة بتخصيص حصة من ضرائبها لهذا الأمر، وتكون الضريبة منصوص عليها في قانون الدولة بأنها موجهة لهذا الغرض فقط.

ب- اختيار القيادة، على الدول الأعضاء إعادة النظر في المؤهلات اللازمة لهذا المنصب، بحيث يكون هناك حد أدنى منها يتم الاحتكام إليها قبل اختيار المرشح المناسب.

ج- تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك من خلال زيادة سلطة رئيس اللجنة، وبالتالي دعم عمل اللجنة وتنفيذ القرارات الصادرة عن الاتحاد دون تأخير، في إشارة إلى قرب تغيير رئيس اللجنة في ٢٠١٦، وبالتالي عام ٢٠١٥ هو المناسب للبدء في إعادة توصيف مسؤوليات ومهام هذا المنصب.

د- توفير التمثيل الشعبي، وذلك من خلال إنشاء برلمان للاتحاد الأفريقي، على أن يتم اختيار أعضاءه عبر الانتخاب المباشر في الدول الأفريقية، وبالتالي سيضمن البرلمان تنفيذ الاتحاد الأفريقي للأهداف التي تعكس متطلبات الشعوب الأفريقية.

ثانياً: القضايا الأمنية

أكدت الورقة أن القارة الأفريقية تواجه تحديات أمنية جديدة وغير مستقرة في عام ٢٠١٥، وذلك من خلال العنف المحتمل حدوثه في انتخابات بعض الدول الأفريقية، والصراع الداخلي في ليبيا، فضلاً عن العنف الناتج عن التطرف الذي يعد أكبر مؤثر على أمن القارة، وكل هذا بدوره يقوض النمو الاقتصادي لدول القارة، ويؤثر بالسلب على الاستثمارات، ويهدد ثروات المواطنين، كما يهدد أمن المنطقة برمتها، والمصالح الغربية بالتبعية، واستشهد الباحث لنماذج الصراع الأفريقية، أبرزها النزاع

بين السودان الشمالي والجنوبي، والتوترات في كل من ليبيا والصومال، والحرب الأهلية في أفريقيا الوسطى بين المسلمين والمسيحيين، وغيرها.

ولمواجهة هذه التهديدات، شدد الباحث على أهمية عمليات حفظ السلام، مشيراً إلى قوات الاتحاد الأفريقي ومواجهتها للمتمردين في الصومال، وبالتالي أوصى بضرورة دعم هذه القوات وتطويرها، كما أشار لدور بعض المنظمات الأفريقية الأخرى في عمليات حفظ السلام مثل دور "الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق أفريقيا (إيجاد)" في جنوب السودان، حيث تضطلع هذه المنظمات بدور كبير في عمليات حفظ السلام خاصة أن شرعيتها تُؤخذ من موافقة أطراف الصراع على تدخلها.

وذكرت الورقة أن الدول الغربية ترى أن التهديد الأساسي في أفريقيا هو التطرف والإرهاب، وعلى رأسها تهديدات بوكو حرام، وشباب المجاهدين بالصومال، والمليديشيات في مالي والدول المجاورة لها، وأيضاً تنظيم القاعدة والجماعات التكفيرية، وما يتردد عن الجهاد العالمي وتأثيره على دول القارة، وبالتالي أوصت الورقة بضرورة مد جسور التعاون مع بعض دول القارة للقضاء على الإرهاب والتطرف، خاصة أن الدول الأفريقية أصبحت تهتم بأمنها أكثر من ذي قبل، ومن دلالات ذلك التزام الاتحاد الأفريقي بتشكيل قوة أفريقية مشتركة للتدخل السريع في حالة اندلاع أي صراعات في القارة، وذلك لتخفيض الاعتماد على القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، حيث تضطلع الأولى بهذا الأمر من خلال تطوير قوات شراكة الاستجابة السريعة لعمليات حفظ السلام الأفريقية، ومبادرة "حوكمة المجال الأمني في أفريقيا" التي تم الإعلان عنها في عام ٢٠١٤.

وخلصت الورقة لضرورة أن تضع حكومات الدول الأفريقية في مقدمة أولوياتها لعام ٢٠١٥ تشكيل قوة احتياطية بكامل التجهيزات، تعطي الاتحاد الأفريقي حرية الحركة لمواجهة أي أزمات محلية قد تتحول لصراعات مستقبلية، ومن جهة أخرى، طالبت الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات التوجهات المماثلة بأن تقوم بالتالي:

أ- تكثيف الجهود الدولية من أجل تدريب وتسليح القوات المسلحة والقوة الشرطة الوطنية الأفريقية لمواجهة تحديات المرحلة الحالية.

ب- التواصل مع النخب الحاكمة والسياسيين في نيجيريا للحيلولة دون استغلال تنظيم بوكو حرام لتفاقم الأوضاع الإقليمية والطائفية بالمنطقة في إثارة السخط بين المواطنين، وبالتالي زيادة

معدلات العنف، بالإضافة لزيادة الدعم العسكري والاستخباراتي الأمريكي للدولة النيجيرية أثناء فترة الانتخابات.

ج- إرسال الولايات المتحدة الأمريكية لواء "مساعدة القوات" للكونغو بهدف تعزيز جهود الأمم المتحدة، والبدء في بناء قدرات القوات المسلحة الكونغولية للحفاظ على أمن البلاد الداخلي.

ثالثاً: القضايا الاقتصادية

١- المنتدى السادس للتعاون بين الصين وأفريقيا.. جدول أعمال ونهج جديد:

توقعت الورقة أن تلتزم الصين في هذا المنتدى، والذي سيعقد في العام الجاري، بإطلاق لجنة للتمويل وتعزيز التنمية طبقاً لأولويات دول القارة، وأشارت إلى أن الصين قد ضاعفت التزاماتها التمويلية ٤ مرات من ٥ مليار دولار في ٢٠٠٦ إلى ٢٠ مليار دولار في ٢٠١٢، وقامت بصرف نصفهم بنهاية عام ٢٠١٣، كما زادت خط الائتمان إلى ١٠ مليار دولار في ٢٠١٤، وتوقعت الورقة أن تعلن الصين زيادة قيمة هذا الخط بشكل كبير في المنتدى.

وتناولت الورقة تضارب المصالح في الماضي بين الصين وأفريقيا بشأن توجيه المساعدات، حيث ركزت الصين بشكل أساسي على موارد القارة الطبيعية، وبعض المناطق دون الأخرى طبقاً لمصالحها، بينما ركزت دول القارة على الإصلاحات الهيكلية في اقتصاداتها وبناء قدراتها، ولكن بعد وصول الرئيس الصيني "شي جين بينغ" لسدة الحكم في ٢٠١٣ اهتمت بكين بمتطلبات القارة، حيث تغيرت سياستها بشكل عام تجاه المشاركة في التنمية الدولية، وبالتالي قد يشهد المنتدى السادس توجه الصين نحو التنمية الزراعية، والتصنيع، وتنمية الموارد البشرية، وخلق الوظائف، ونقل التكنولوجيا عبر الاستثمار في المصانع، فضلاً عن مناقشة كيفية إرساء الأمن والسلام والاستقرار في القارة، وبالرغم من هذا فقد تخوف الباحث من أن يستمر نمط الصين التقليدي في المساعدات الذي لا يتماشى مع أولويات القارة حالياً، وفي هذا الصدد أوصى الباحث بضرورة استباق تقييم دول القارة لجدول أعمال الصين من أجل تماشي فعاليات ومخرجات المنتدى مع أولويات الدول الأفريقية.

وفي نهاية الورقة، أوصى الباحث بثلاث نقاط رئيسية:

- أ- توحيد صوت القادة الأفارقة في المنتدى، وبما يسهم في دفع الصين للتركيز على أولويات دول القارة، وذلك من خلال تنسيق أهدافهم واستراتيجيتهم في المنظمات والتجمعات الإفريقية، وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المفاوضات الجماعية مع الصين.
- ب- ضرورة فهم النتائج المترتبة على التمويل الصيني القصير، لأن الدول الأفريقية تركز على التحول الهيكلي كسياسة مركزية لتعزيز اقتصادها، وبالتالي يجب دراسة نتائج هذا التمويل لإدراك إذا ما كان سيدعم أم سيقوض نمو اقتصاديات القارة.
- ج- استغلال رغبة الصين في بناء القدرات الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وتنمية الموارد البشرية لشعوب القارة، وذلك من خلال قيام دول القارة بتصميم كيفية بناء هذه القدرات، ورسم المبادئ التوجيهية للمشاريع التي تهدف إلى التحول الهيكلي بشكل شامل.

٢- ٢٠١٥ عام محوري لإرث أوباما الأفريقي:

ذكرت الورقة أن إدارة الرئيس الأمريكي قد تعهدت بالعديد من المبادرات للقارة الأفريقية، وأن عام ٢٠١٥ هو العام المحدد للوفاء بهذه العهود من عدمه، مشددة على أهمية هذه المبادرات في السياسة الأمريكية تجاه القارة، وبما يعد مبرر إيجابي لتواجد الولايات المتحدة في القارة، وتتضمن المبادرات تعزيز العلاقات التجارية والدخول في شراكات مؤثرة مع دول القارة، مثل مبادرة "الطاقة لأفريقيا" التي ستسهم بمساعدات وقروض وتسهيلات واستثمارات بنحو ٢٧ مليار دولار، مستهدفة بذلك توليد من ١٠ آلاف إلى ٣٠ لاف ميغاوات، وبالتالي حصول ما بين ٢٠ و ٦٠ مليون أفريقي على الطاقة الكهربائية، فضلاً عن مبادرتي "الغذاء من أجل المستقبل"، و"القادة الأفارقة الشباب".

وبالنسبة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والقارة الأفريقية، فأشار الباحث لقانون "النمو والفرص لأفريقيا" الذي ساهم بشكل كبير في تعزيز التبادل التجاري، محذراً في نفس الوقت من عدم تمديد العمل بهذا القانون في العام الجاري، مما سيسفر عنه فقدان الرئيس أوباما لمصداقيته وتراجع العلاقات الاقتصادية الأمريكية الأفريقية، كما أشارت الورقة للاتفاقيات الإطارية للتجارة والاستثمار مع دول القارة، داعياً لتواجد أمريكي لمواجهة التحديات

الأمنية التي تواجهها دول القارة، ومن جهة أخرى نوهت الورقة عن العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين، ومنافستها للولايات المتحدة الأمريكية.

وأوصت الورقة بالعديد من الإجراءات التي يجب أن ينفذها الرئيس أوباما وإدارته لضمان الحفاظ على إرثه في القارة الأفريقية، وأبرز هذه الإجراءات:

أ- السعي لتمير وتنفيذ وتمديد بعض القوانين التي تقضي بضمان استمرار العلاقات الاقتصادية الأفريقية الأمريكية، مثل قانون الطاقة لأفريقيا وضمان تمويله لمبادرة "الطاقة لأفريقيا" حتى بعد رحيل أوباما، وأيضاً قانون "النمو والفرص لأفريقيا".

ب- تعزيز العلاقات التجارية الأمريكية الأفريقية، وذلك من خلال دعم اتفاقيات التجارة الحرة المرتبطة بالتنمية، وتأسيس شبكة من الاتفاقيات الثنائية.

ج- تشجيع إدارة أوباما للصين لعقد تنسيق ثلاثي يضم الدولتان ودول القارة الأفريقية بهدف تعزيز التعاون بينهم، على أن يتم ذلك على مستوى شركات هذه الدول.

٣- تطلع أفريقيا إلى التنمية لما بعد ٢٠١٥:

أكدت الورقة أن أهداف التنمية في عام ٢٠١٥ اختلفت عن أهداف الألفية في عام ٢٠٠٠، حيث مكنت الأخيرة من نمو اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية في عام ٢٠١٣، وأن استمرار هذا النمو إلى عام ٢٠٢٥ سيسفر عن تحول اقتصاديات دول القارة بمعدل ٣ دول من أصل ٥ إلى الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط، وذلك بالرغم من تأخر تقدم دول القارة مقارنة بدول العالم فيما يختص بمحاربة الفقر، والأمن الغذائي، وخلق الوظائف، والتي تندرج تحت أهداف الألفية.

وأشارت الورقة إلي أن شهر سبتمبر ٢٠١٥ سيشهد إقرار الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتي ستحل محل أهداف الألفية لعام ٢٠٠٠، وبالتالي أوصت بأن تستعد دول القارة لهذا الأمر من خلال التنسيق لتوحيد مواقفها تجاه هذه الأهداف الجديدة، والتي وافق عليها الاتحاد الأفريقي سابقاً في يناير ٢٠١٤، حيث ركزت على العامل البشري كأساس للتحول الهيكلي، وبالتالي تطبيق هذه الرؤية سيسفر عن مزيد من الاستثمار في البنية التحتية، والخدمات الأساسية، وخلق الوظائف، وأوصت أيضاً بأن تستغل حكومات الدول الأفريقية عام ٢٠١٥ للتركيز على هذه المحاور، وتضمينها في أجندة ما بعد عام ٢٠١٥.

كما طالبت الورقة الحكومات الأفريقية باستمرار تحقيق أهداف الألفية في عام ٢٠١٥، وأن تستغلها كنقطة انطلاق لأهداف ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك مع تعزيز دور الأجهزة الحكومية المعنية بهذا الشأن، والاستفادة من خبرة تطبيقات أهداف الألفية، وتوقع الباحث أن تركز أهداف ما بعد ٢٠١٥ على التمويل، وآليات التنفيذ والمساءلة، مؤكداً على الدول الأفريقية ضرورة البدء بوضع خطط واضحة بشأن هذه العناصر إذا ما تم إقرارها.

ومن جهة أخرى، ركز التقرير على مؤتمر "التمويل والتنمية" الذي سيعقد في إثيوبيا منتصف يوليو ٢٠١٥، والذي يعد فرصة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، أولها ضمان استمرار دعم التنمية للدول الأقل نمواً والدول الخارجة من صراع، ثانياً، دعم الحاجات التمويلية للدول ذات الدخل المنخفض والأقل دخلاً خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية، وأخرها، دعم وتفهم الدور الإيجابي الذي تضطلع به الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات في تحفيز بيئة الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة، وأشار التقرير إلى أن الضغوط المالية التي تواجه الدول المانحة قد تؤثر على حجم التمويل والمنح التي ستخصص للتنمية، وبالتالي أقترح لحل هذه الأزمة إمكانية إعادة توزيع المنح والمساعدات من الدول ذات الدخل المتوسط للدول سالفة الذكر.